UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجامعة اللبنانية
UNIVERSITE LIBANAISE

الجامعة اللبنانية
معهد العلوم الاجتماعية

المساواة بين الجنسين في لبنان
واقع، تحديات وآفاق
2018 – 2000

قراءة من منظور الهدف الخامس للتنمية المستدامة 2030

بيروت، حزيران 2018

CRSS-UL
مركز الأبحاث - معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

6 غايات

- القضاء على سائر أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- القضاء على جميع الممارسات الضارة كـ : زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- عمل المرأة المنزلي غير مدفوع الأجر
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية

1 القضاء على سائر أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

التعريف

التمييز هو "أي تفرقة أو إستبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الإعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل».

الظاهرة في لبنان

- لم ينص الدستور اللبناني صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة
- وقّع لبنان على غالبية الاتفاقيات الدولية المرتبطة بعدم التمييز والمساواة بين النساء والرجال، إلا أنه تحفظ على البنود التي تمس بخصوصية قوانين الأحوال الشخصية.
- ما زالت بعض القوانين والقيم والأعراف الاجتماعية السائدة هي التي تحدد السلوك الاجتماعي، وهي التي تعكس، في العقل الجمعي، الصور النمطية للمرأة، المستمدة من الموروث.

التقدم الحاصل

- تّم تخطي بعض الأعراف بفضل التقدم الذي أحرزه المجتمع في مجالات عدة أبرزها إنتشار التعليم والوعي وتنامي نشاط الجمعيات المدنية. وقد انعكس ذلك إيجاباً في تعديل بعض القوانين اللبنانية

2

القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

التعريف

العنف ضد المرأة هو أيّ فعلٍ عنيفٍ تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، أو التهديد بهكذا أفعال أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

الظاهرة في لبنان

- اتخذ العنف في المجتمع اللبناني عدة أشكال منها العنف الجسدي، العنف التشريعي، العنف الاقتصادي، العنف النفسي والعنف اللفظي...
- من أبرز أسباب العنف في لبنان غياب الموارد المالية والمهارات المهنية عند المرأة لا سيما عند ربات المنازل؛ غياب استقلالية المرأة اقتصادياً وأعتمادها على أحد أفراد أسرتها الذكور بشكل خاص؛ هيمنة ثقافة النظام البطريركي في المجتمع.

التقدم الحاصل

- التزام لبنان بمواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي إنضم اليها لبنان، إلا أن السلوكيات العنيفة والمؤذية ضد المرأة ما زالت راسخة في مجتمعنا.

3

القضاء على جميع الممارسات الضارة كـ :
زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

التعريف

الزواج القسري هو الزواج الذي يحدث دون موافقة أحد الطرفين أو الطرفين معًا موافقة تامة وحرة و/أو حين لا تكون لدى أحد الطرفين أو الطرفين معًا القدرة على إنهاء الزواج أو الانفصال، لأسباب منها الإكراه أو الضغط الاجتماعي أو الأسري الشديد.

ويعتبر الزواج المبكر زواجًا قسريًا لأنه يتم دون الموافقة، فالقاصر لا يستطيع إعطاء أو حجب موافقته.

الظاهرة في لبنان

- ترتبط حقوق المرأة والطفل بالقوانين الوضعية، فيما خص الأحوال المدنية وبقوانين الأحوال الشخصية، فيما خص عقود الزواج والطلاق والنفقة والحضانة.
- الزواج المبكر مشّرع قانونيّا إذ تعتمد المحاكم الشرعية والروحية معايير عمرية مختلفة في ما خص سن الزواج المقرر عن السن الذي يرخص الزواج فيه.
- إن عدم الجزم في تصنيف انتشار هذا النوع من الزواج، كظاهرة اجتماعية في لبنان، سببه حصر عقد الزواج بالمحاكم الشرعية التي تشرع الزواج دون سن الثامنة عشر، وغياب الدراسات العلمية حوله.

التقدم الحاصل

- إن الزواج المبكر قد أصبح تحت المجهر الإعلامي واستوجب تدخل جمعيات المجتمع المدني.
- بدأ النقاش حول تعديل القوانين المتعلقة بهذا النوع من الزواج، إلا أن الحملات الاعلامية والنقاش القانوني، وإن أثرا على الرأي العام، فهما لم ينجحا في نقل الموضوع إلى مرحلة أعمق كون موضوع الزواج يقع ضمن الصلاحيات القانونية للمحاكم الشرعية والروحية.

4

عمل المرأة المنزلي غير مدفوع الأجر

التعريف

هو إنتاج أفراد الأسرة للسلع والخدمات التي لا يتم تسويقها، وهي تشمل الطهي، غسل الأواني، التسوّق، التنظيف والترتيب، غسيل وكي الملابس، خياطة وإصلاح الملابس، شراء معدّات لتجهيز المسكن، الإهتمام بالأطفال، رعاية المسنين، رعاية طبية، تربية الحيوانات الأليفة إن وجدت، أعمال التصليح والصيانة، البستنة...

باختصار :عمل المرأة المنزلي هو ناتج غير سوقي، مما يجعله غير مرئي، ومن الصعب قياسه.

الظاهرة في لبنان

- غياب دراسات تبرز حجم هذا النوع من العمل غير مدفوع الأجر.
- تبين الإحصاءات أن النساء في لبنان لا يشاركن بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، وينسحبن من الحياة العملية بعد سن معين مرتبط بالزواج والأمومة مما قد يشير إلى أن النساء تقضي معظم وقتها في العمل غير مدفوع الأجر

التقدم الحاصل

- إن معدل النشاط الاقتصادي للنساء في لبنان قد بلغ 23% وهو من أعلى معدلات النشاط الاقتصادي للنساء مقارنة ببعض البلدان العربية. فمثلاً تصل نسبته في الأردن لـ 6.9 %، في المغرب لـ 21.4%، في فلسطين لـ 12.1% وفي تونس لـ 21.8%. (المصدر: (Eurostat, 2016))

5

كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

التعريف

كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومنحها تكافؤًا للفرص في التقسيم القائم على أساس النوع الاجتماعي وذلك على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.... إكتسابها للقوة والشرعية في الأماكن العامة، كما إكتسابها المشاركة في المناقشات التي تعبر عن مصالحها كامرأة في إطار المصالح الأوسع للديمقراطية التي تستطيع أن تضمن تلك المشاركة

الظاهرة في لبنان

- عدم مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، لا تزال تشكل ظاهرة في المجتمع اللبناني
- الواقع الحالي ما زال يظهر تهميشاً سياسياً للمرأة بشكل متعمد
- لا تزال مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي متدنية نسبيًا بشكل عام، وهي لا تتخطى الـ 23% مقابل الـ 67% للرجل (مسح صحة الأم والأسرة، إدارة الاحصاء المركزي 2009)

التقدم الحاصل

- أطلقت وزارة شؤون المرأة في لبنان في العام 2018، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، خريطة طريق تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها وتعزيز دورها القيادي ودعم وصولها إلى مراكز صنع القرار
- بلغ عدد المرشحات للانتخابات النيابية للعام 2018 الـ 111مرشحة و فازت 6 سيدات بمقاعد في البرلمان
- فازت 600 إمرأة في الانتخابات البلدية عام 2016، بزيادة مقدارها 15% مقارنة مع انتخابات العام 2010

6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية

التعريف

الصحة الانجابيّة هي حالة من الرفاه الكامل بدنيًا، عقليًا واجتماعيًا، وليس مجرد إنعدام المرض أو العجز في الجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته؛ بل التمتع بحياةٍ جنسيةٍ مُرْضيةٍ وآمنةٍ، مع إمكانية الإنجاب وحرية اتخاذ القرار بالإنجاب وتحديد زمانه وتواتره وكيفية تحقيقه

تتضمن الصحة الانجابية الصحة الجنسية التي تهدف إلى تعزيز الحياة والعلاقات الشخصية، وليس فقط مجرد تقديم المشورة والرعاية المتعلقة بالإنجاب والأمراض التي تنتقل جنسيًا. وتمكين المرأة من السيطرة على خصوبتها

الظاهرة في لبنان

- هناك تباين بين المناطق في مسألة الوعي الصحي
- ربط إنتشار الأمراض التي تصيب الجهاز التناسلي للمرأة بالوضع الاقتصادي
- غياب الوعي في مسائل التربية الجنسية، اختزال المجتمع لمفهوم الصحة الانجابية بمسألة العناية بالحامل والجهل بوسائل تنظيم الأسرة وكيفية استخدامها
- 53.7% من النساء في لبنان يستخدمن إحدى الوسائل، وأن 44.8% منهن يستخدمن الطرق الحديثة و8.9% الطرق التقليدية (المصدر: المسح اللبناني لصحة الأسرة، 2004. ادارة الاحصاء المركزي، لبنان).

التقدم الحاصل

- تم وضع استراتيجية وطنية لوزارة الصحة للرعاية الصحية الأولية بما فيها الصحة الإنجابية ونشر دليل العمل العيادي لخدمات الصحة الإنجابية، ودليل العاملين في الرعاية الصحية الأولية
- أنشئت وحدات خاصة في وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة تعنى بتدريب وتثقيف ونشر المعلومات والدراسات حول الأمومة وصحة المولود وفحوص التشخيص الوقائي والأمراض المتناقلة جنسيًا والكشف المبكر عن أمراض الجهاز التناسلي

نقاط القوة

- وجود إستراتيجية دولية يلتزم لبنان بتطبيقها دستوريًا كما على المستوى الحكومي.
- إنشاء أول وزارة للمرأة وللدفاع عن حقوقها.
- تحرك لبناني، حكومي وقطاعي، في محاولات نشر وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- بداية تعديل قوانين مجحفة بحق المرأة.
- تنامي عدد النساء العاملات في الشأن العام وفي القطاعات الوظيفية وهو مؤشر لتغيير ثقافي واعد.

نقاط الضعف

- عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة بشأن المساواة بين الجنسين.
- العمل التنموي الخاص بالمرأة ما زال قطاعيًا وهذا فيه هدر لحراك الهيئات المدنية الناشطة في هذا المجال.
- تباين المناطق تنمويًا وتمركز الفقر في الأطراف والمناطق الريفية يشكل عائقًا جوهريًا حول موضوع المساواة بين الجنسين.
- الكثير من القطاعات لم ينشر فيها الوعي على مستوى النوع الاجتماعي.
- قلة الدراسات والأبحاث المفاهيمية والحقلية

الفرص

- وجود إرادة حكومية لدعم وضع استراتيجية وطنية للتنمية .
- وجود مؤسسات دولية داعمة.
- التعاضد الدولي في عملية التنمية.
- تزايد الوعي حول مواضيع المرأة.
- التشبيك بين مؤسسات أكاديمية عامة وخاصة لتفعيل البحث العلمي الخاص بأهداف الأجندة 2030
- دور معاهد العلوم الاجتماعية ومراكز الأبحاث في الدراسات النوعية وفي الاحصاءات وكمستشارين لنشر الوعي الثقافي حول أهداف التنمية المستدامة لا سيما في موضوع النوع الاجتماعي.

التهديدات

- تنامي الفكر التطرفي الذي يعيد إنتاج الموروث بسلبيات النظرة إلى المرأة وظهور تيارات تدعو لعودة المرأة إلى التقليد.
- تزايد الفقر والتهميش، وبالتالي تزايد السعي لأولويات العيش، لا للتعليم، والتثقيف والوعي.
- قوة تأثير الثقافة الشعبية الموروثة ورؤيتها لواقع التقسيم على أساس النوع الاجتماعي.
- عدم وجود إستدامة في السياسات الوطنية وهو أمر فيه تهديد كبير للتطور المستدام

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة الـ 17

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وحول العالم.
الهدف 2: القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف 3: تمكين الجميع من العيش بصحة جيدة وتعزيز رفاه الجميع في جميع الأعمار.
الهدف 4: ضمان حصول الجميع على تعليم جيد على قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
الهدف 6: ضمان حصول الجميع على المياه والصرف الصحي وضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية.
الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة.
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشترك، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
الهدف 9: بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع المستدام الذي يعود بالفائدة على الجميع ويشجع الإبتكار.
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة في البلدان ومن بلد إلى آخر.
الهدف 11: ضمان أن تكون المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
الهدف 12: تحديد أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدام.
الهدف 13: إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
الهدف 14: المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة
الهدف 15: حفظ النظم الإيكولوجية الأرضية وإستعادتها.
الهدف 16: تشجيع ظهور مجتمعات سلمية ومفتوحة من أجل التنمية المستدامة.
الهدف 17: تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

رفع مسؤولية: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعود لمؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للسكان.

© صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان والجامعة اللبنانية، 2018. جميع الحقوق محفوظة.